

الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة وأثرها في عجز الموازنة العامة في العراق للمدة (٢٠١٩-٢٠٠٤)

أ.د. عبدالرحمن عبيد جمعة
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الأنبار

abdulrahmanjumaah@gmail.com

الباحث: عمار عبد حمادي
مديرية تربية محافظة الأنبار
محافظة الأنبار

Amm19n3004@uoanbar.edu.iq

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى تحديد وتحليل اهم الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة في العراق، فضلا عن قياس وتحليل الأثر الناتج عن هذه الزيادة في عجز الموازنة العامة في العراق، لذلك تم الاعتماد على تطبيق طرق قياسية من خلال تطبيق منهجية التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الابطاء الموزعة (ARDL) وتكمن أهمية البحث في إلقاء الضوء على الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة في العراق لا سيما وأن الاقتصاد العراقي اتبع سياسة مالية توسعية ولدت عجزًا في الموازنة العامة، مما دفع الحكومة إلى مزيد من الاقتراض الداخلي والخارجي والذي انعكست آثاره السلبية على الاقتصاد العراقي. وقد أظهرت النتائج بواسطة اختبار (ARDL)، إلى أن عدد السكان (LPOP) يرتبط بعلاقة ذات تأثير طردي على العجز المخطط، إذ إن زيادة عدد السكان بمقدار وحدة قياسية واحدة سيقود إلى تحقيق عجز مقداره (4.462722)، وهو مؤشر قوي لتأثير نمو السكان في العراق على العجز المخطط، في حين لم تظهر الدراسة أي علاقة بين (LK) الذي يمثل تخصيصات إقليم كردستان والعجز المخطط في العراق، وهذا الامر تسبب بحصول عجز مخطط في السنوات التي ترتفع فيها اسعار النفط الخام. واختتمت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة العمل على ايجاد قاعدة انتاجية متنوعة تهدف الى تقليل الاعتماد على النفط الخام من اجل المساهمة في تمويل الموازنة العامة للدولة وهذا الاجراء سيجنب الموازنة قضية العجز الدائم سواء المخطط ام الفعلي.

الكلمات المفتاحية: النفقات العامة، عجز الموازنة العامة، الإيرادات العامة.

The apparent reasons for the increase in public expenditures and their impact on the public budget deficit in Iraq for the period (2004-2019)

Researcher: Ammar Abid Hama
Al-Anbar General Directorate of Education
Al-Anbar Governorate

Prof. Dr. Abdul Rahman Obaid Juma
College of Administration and Economics
Anbar University

Abstract:

The study aimed to identify and analyze the most important apparent reasons for the increase in public expenditures in Iraq, as well as to measure and analyze the impact resulting from this increase in the public budget deficit in Iraq. Therefore, it was relied on the application of standard methods through the application of the joint integration methodology using the autoregressive model with slow periods. The Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL) The importance of the research lies in shedding light on

the apparent reasons for the increase in public expenditures in Iraq, especially since the Iraqi economy followed an expansionary fiscal policy that generated a deficit in the public budget, which prompted the government to increase internal and external borrowing, which was reflected Its negative effects on the Iraqi economy. The results were shown by (ARDL) test, The population number (LPOP) is linked to a direct relationship with the planned deficit, as increasing the population by one standard unit will lead to achieving a deficit of (4.462722), which is a strong indicator of the impact of population growth in Iraq on the planned deficit, while it did not show The study is any relationship between (LK), which represents the allocations of the Kurdistan region, and the planned deficit in Iraq, and this matter has caused a planned deficit in the years when crude oil prices rise. The study concluded with a set of recommendations, the most important of which are: the need to work on finding a diversified production base that aims to reduce dependence on crude oil in order to contribute to financing the state's general budget, and this measure will avoid the budget's issue of permanent deficit, whether planned or actual.

Keywords: public expenditures, public budget deficit, public revenues.

المقدمة

لقد شهد العالم أزمات اقتصادية وسياسية كثيرة، وعلى رأسها أزمة الكساد العالمي، التي كانت بمثابة المنعطف الذي أدى إلى إعادة النظر في حجم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وتحت ضغط الأزمات الاقتصادية وتأثيراتها السلبية، تنامي دور الدولة من خلال التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، إذ تُعد النظرية الكنزوية من أهم النظريات التي أقرت بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية باستخدامها سياسات إنفاقية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية. كما إن اعتماد الاقتصاد العراقي على العوائد النفطية والتي ترتبط بدورها بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط الخام التي تتحدد خارجياً جعل سياسة الإنفاق الحكومي يشوبها الكثير من التقلبات تبعاً للتغيرات الحاصلة في تلك العوائد، وهو ما انعكس على السياسة المالية المتبناة في العراق، بتباعد الدولة لسياسه توسعية هادفة الى زيادة الخدمات وتحسين القائم منها، ونظراً لتلك التغيرات لم تعد الموارد المالية قادرة على كفاية وسد النفقات، الأمر الذي تسبب بظهور مشكلة مالية على مستوى اقتصادات الكثير من البلدان ومنها العراق، تمثلت بعجز موازنتها العامة المتمثلة بزيادة النفقات العامة على الإيرادات مما دعا إلى وضع الحلول المناسبة لتمويل ذلك العجز.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في إلقاء الضوء على الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة في العراق لا سيما وأن الاقتصاد العراقي اتبع سياسة مالية توسعية ولدت عجزاً في الموازنة العامة، مما دفع الحكومة إلى مزيد من الاقتراض الداخلي والخارجي والذي انعكست آثاره السلبية على الاقتصاد العراقي.

مشكلة البحث: إنَّ زيادة الإنفاق العام قد ولد عجزاً مستمراً في الموازنة العامة، والذي يتم تمويل جزء كبير منه عن طريق الاقتراض الداخلي والخارجي، مما أدى إلى زيادة الدين العام ومن ثم أصبحت المالية العامة تدور في حلقة مفرغة من العجز والدين العام، يمكن أن تضي في النهاية إلى انهيار القطاع الحكومي نتيجة لعدم قدرته على تسديد رواتب الموظفين، وكذلك عدم القدرة على تقديم الخدمات العامة.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها إنَّ تحديد أهم الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة في العراق ومعالجتها يمكن أن يحد من عجز الموازنة العامة.
هدف البحث: يهدف البحث إلى ما يأتي:

أ. تحديد وتحليل أهم الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة في العراق للمدة 2004-2019.
ب. قياس وتحليل الأثر الناتج عن الزيادة الظاهرية للنفقات العامة في عجز الموازنة العامة في العراق باستخدام منهجية التكامل المشترك من خلال نموذج (ARDL).

١. **الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة:** يقصد بالزيادة الظاهرية للنفقات العامة هي تلك الزيادة التي لا تقابلها زيادة مباشرة في متوسط نصيب الفرد من الخدمات التي تؤديها الدولة من خلال هيئاتها ومشروعاتها العامة، ومن المعروف أن الهدف من وراء زيادة النفقات العامة هو لرفع حجم الخدمات المقدمة إلى أفراد المجتمع، لكن ذلك قد لا يحدث في بعض الأحيان؛ بسبب زيادة الخدمات التي قد لا يقابلها زيادة في الخدمات المقدمة إلى الأفراد كماً ونوعاً (حشيش، ١٩٨٣: ١٠٩)، وتكمن خلف هذه الظاهرة مجموعة من الأسباب التي قد تدفع باتجاه زيادة الإنفاق العام السنوي بينما مستوى تقديم الخدمات إلى الأفراد لم يتحسن وهي كما يلي:

١-١. **زيادة عدد السكان أو مساحة الإقليم:** من الطبيعي أن عدد السكان في أي دولة من الدول يزداد من سنة إلى أخرى والاختلاف هنا هو في نسبة الزيادة حيث تتراوح نسبة الزيادة في الاقتصادات المتقدمة في حدود 1% تقريباً، أما في الدول الآخذة بالنمو فتكون من 2-4% سنوياً، وتحتسب الزيادة السنوية للسكان على النحو التالي: (الشيخ وآخرون، ٢٠٢٠: ٥٢)

$$\text{نسبة الزيادة السنوية للسكان} =$$

(عدد الولادات - عدد الوفيات + الهجرة من الخارج إلى الداخل - الهجرة من الداخل إلى الخارج) $\times 100$

١-٢. **انخفاض قيمة العملة المحلية للأسعار:** يعد انخفاض قيمة النقود سمة تشترك فيها الاقتصادات كافة منذ خروجها عن قاعدة الصرف بالذهب، وكان من نتائجها قيام الحروب بين الدول وتكرار حدوث الأزمات الاقتصادية بصورة دورية، دفع معظم الدول إلى إصدار النقود الورقية الإلزامية وذلك لأمرين (دخيل، ٢٠١٣: ٤٣)، إما لمواجهة نفقات الحرب الضخمة، أو علاج الأزمات الاقتصادية بالتوسع في الإنفاق، إذ إن الإسراف في إصدار العملات الورقية إلى الحد الذي تتجاوز فيه ما يجب أن تحتفظ به الدولة من غطاء لعملتها الورقية، سيؤدي بالنتيجة إلى حصول التضخم النقدي، والذي ينشأ عن هذا التضخم انخفاض في قيمة النقود، وارتفاع في المستوى العام للأسعار ارتفاعاً يتناسب مع حدة ذلك التضخم الذي يزداد بموجبه رقم النفقات العامة للدولة (الواسطي، ١٩٧٣: ٣٧)، إذ إن قيام الدولة بالتوسع في مشروعاتها الاقتصادية بأشكالها كافة أدى إلى نمو الدخل القومي لا سيما الزيادة الحاصلة في إنتاجية الدولة من السلع والخدمات، وتصدير الفائض منها مما أدى إلى تعزيز سعر صرف العملة المحلية قياساً بالعملة الأجنبية (القيسي، ٢٠١٥: ٥٦).

١-٣. **التغير في القواعد المالية (الفن المالي):** يرى بعض المفكرين إلى أن زيادة النفقات العامة تُعزى إلى اختلاف طريقة إعداد الموازنة العامة، وفي هذا الصدد هناك طريقتان:

أ. الطريقة الأولى: بموجب هذه الطريقة يُدَوَّن صافي الإيراد أو صافي النفقات في الموازنة العامة، ويتم ذلك عن طريق إجراء مقاصة بين النفقات العامة والإيرادات العامة لأي دائرة حكومية، وتعرف هذه الطريقة بطريقة الإنتاج الصافي أو قاعدة الموازنة الصافية (الشيخ وآخرون، ٢٠٢٠: ٥٤).

ب. الطريقة الثانية: وفي هذه الطريقة يدوّن كل إيراد وكل نفقة دون إجراء أي مقاصة بينهما، وتسمى هذه الطريقة بطريقة الموازنة الإجمالية أو الشاملة، وتمتاز هذه الطريقة عن الطريقة الأولى بأنها لا تخفي أي إيراد أو نفقة، إذ تُمكن هذه الطريقة من زيادة رقابة البرلمان على الموازنة، ويعد هذا الأمر من بين الأسباب التي أدت إلى هجر الدول إلى الطريقة الأولى وتحولها نحو تطبيق الطريقة الثانية، مما ترتب على ذلك تضخيم أرقام النفقات العامة في الموازنة، ليس لشيء سوى أن نفقات الدولة تظهر على حقيقتها في الموازنة، ويرجع فقهاء المالية العامة هذه الزيادة في النفقات إلى أنها زيادة ظاهرية أو رقمية وليست زيادة حقيقية لكونها لا تدل على تحقيق زيادة في حجم أو نوع الخدمات العامة المقدمة للأفراد، وهذه الزيادة قد جاءت نتيجة اعتماد طريقة جديدة في تنظيم الحسابات الحكومية (إسماعيل، ٢٠٠٢: ١٦١).

٢. تحليل الزيادة الظاهرية للنفقات العامة في العراق للمدة (2004-2019): يقصد بها الزيادة في النفقات العامة التي لا تؤدي إلى زيادة متحققة بالمنفعة لأفراد المجتمع، إنما تبقى المنفعة عند نفس المستوى قبل زيادة النفقات العامة، والأسباب التي تكمن وراء هذه الزيادة الظاهرية يمكن تحديدها بالآتي:

٢-١. انخفاض قيمة النقود: إن تدهور قيمة العملة الناجم عن ارتفاع المستوى العام للأسعار يلزم الدولة على دفع وحدات نقدية أكبر، مما كانت تدفعه قبل ارتفاع مستوى الأسعار لشراء نفس الكمية من السلع والخدمات، أي: إن انخفاض قيمة النقود يدفع الدولة إلى دفع عدد من الوحدات النقدية أكبر مما كانت تدفعه من قبل للحصول على ذات المقدار من السلع والخدمات، فالدولة لو اقتصر على شراء نفس الكمية من السلع والخدمات دون زيادة لوجب عليها أن تدفع ثمنًا أكثر من ذي قبل؛ بسبب انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد، وهذا يقود بالضرورة إلى زيادة النفقات العام

الجدول (١): تطور الرقم القياسي للأسعار المستهلك ومعدل التضخم في العراق

للمدة (2004-2019) (مليون دينار)

| البيان السنوات | الرقم القياسي لأسعار المستهلك | معدل التضخم % | النفقات العامة | العجز المخطط |
|-------------------|----------------------------------|------------------|----------------|--------------|
| 2004 | 36.4 | 26.80 | 32117491 | 1584000 |
| 2005 | 49.9 | 37.10 | 26375175 | 7022560 |
| 2006 | 76.4 | 53.10 | 38806679 | 5570857 |
| 2007 | 100 | 30.90 | 39031232 | 9662938 |
| 2008 | 112.7 | 12.70 | 59403374 | 9086892 |
| 2009 | 122.1 | 8.30 | 55589721 | 18757308 |
| 2010 | 125.1 | 2.50 | 70134201 | 22922155 |
| 2011 | 132.1 | 5.60 | 78757667 | 15727976 |
| 2012 | 140.1 | 6.10 | 105139575 | 14796032 |
| 2013 | 142.7 | 1.90 | 119127556 | 19127945 |
| 2014 | 145.9 | 2.20 | 112192126 | 20236854 |
| 2015 | 148.0 | 1.40 | 70417515 | 25414065 |
| 2016 | 104.1 | 0.10 | 73571003 | 24194919 |

| البيان السنوات | الرقم القياسي لأسعار المستهلك | معدل التضخم % | النفقات العامة | العجز المخطط |
|-------------------|----------------------------------|------------------|----------------|--------------|
| 2017 | 104.3 | 0.20 | 75490115 | 21659739 |
| 2018 | 104.7 | 0.4 | 80873189 | 12514516 |
| 2019 | 104.5 | (0.2) | 111723523 | 27537929 |

المصدر:

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة السنوية للمدة 2019-2004.
- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء سنوات مختلفة (2019-2004).
- الارقام والقيم بين القوسين سالبة.

الجدول (١) يبين تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك، ومعدل التضخم في العراق الذي أخذ بالتزايد خلال مدة الدراسة، إذ يعكس الرقم القياسي التغيرات التي تطرأ على أسعار المجاميع السلعية المختلفة التي تشمل مجاميع الإنفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات الضرورية، ويتضح لنا من خلال الجدول أن أعلى قيمة سجلت للرقم القياسي بلغت (148.0) لعام 2015، في حين بلغت أدنى نسبة للرقم القياسي للمستهلك فكانت (36.4) للعام (2004)، وقد شهدت باقي سنوات الدراسة ارتفاعاً وانخفاضاً في معدل الرقم القياسي لأسعار المستهلك؛ بسبب انخفاض الإيرادات، وسوء الأوضاع الأمنية للبلد.

كما نلاحظ أن معدلات التضخم خلال مدة الدراسة كانت متذبذبة، إذ بلغت ما يقارب (26.80%) عام (2004)، واستمر بالارتفاع ليصل إلى ما يقارب (37.10%) عام (2005)، ليرتفع مرة أخرى ويسجل أعلى نسبة له بلغت (53.1%) عام (2006)، ويعود السبب إلى أزمة الوقود الحاصلة بسبب استمرار تردي الوضع الأمني، والزخم الحاصل على محطات الوقود، مما أدى إلى ارتفاع أسعار السوق السوداء، وهذا ما أدى إلى زيادة أجور النقل والمواصلات، وصعوبة تنقل البضائع بين حدود المحافظات، أما المدة (2010-2009) الذي تعاني من عجز، فيلاحظ أن نسبة التضخم قد بلغت ما يقارب (8.30%) عام (2009)، ليتراجع إلى ما يقارب (2.50%) في عام 2010، أما المدة (2016-2013)، فأنها المدة التي تعاني من عجز فعلي في الموازنة العامة، إذ بلغ معدل التضخم ما يقارب (1.90%) عام (2013) والتي شهدت فيها هذه المدة زيادة العجز المخطط ليصل إلى (25.58) في عام (2015)، أما عام (2016)، فقد بلغ معدل التضخم ما يقارب (0.10%)، ويعود السبب إلى انخفاض نسبة التضخم في العراق، وخاصةً خلال فترة العجز لاعتماده على أساليب التمويل الحديثة غير التقليدية للدين العام، أما قبل عام (2003)، فأن العراق كان يعاني من ضغوط تضخمية لاعتماده على الأساليب التقليدية في التمويل من خلال الإصدار النقدي الذي يعمل على ضياع فرص النمو الاقتصادي في القطاعات الحقيقية مثل الزراعة والصناعة، أما عام (2017)، فقد بلغ معدل التضخم إلى ما يقارب (0.20%)، في حين بلغ معدل التضخم سالب إلى ما يقارب (-0.2%) لعام (2019).

٢-٢. اختلاف الفن المالي: قد تعزى الزيادة في النفقات العامة إلى تغير الفن المالي أو تغير قيد الحسابات المالية، كما في حالة السماح لبعض الهيئات العامة أن تنزل نفقات من ما تحصل عليه من إيرادات بحيث لا يدخل الموازنة العامة إلا صافي الإيرادات، وهو ما يعرف بظاهرة تخصيص الإيرادات العامة لنفقات عامة، وإذا حدث في سنة مالية أخرى ألغيت قاعدة تخصيص هذه

وأدخلت النفقات العامة جميعها في الموازنة العامة للدولة فأن هذه الزيادة في النفقات ناتجة عن تغير الفن المالي وهي زيادة ظاهرية، ومن أبرز الحالات في اختلاف الفن المالي أيضاً التغير الذي يطرأ على مضمون النفقات العامة، فقد تدخل في موازنة الدولة نفقات القطاع المختلط، وهذا يعني إدخال الإنفاق العام، مما يؤدي إلى زيادة ظاهرة النفقات العامة، ومن الحالات الأخرى زيادة فترة تقدير الموازنة العامة (السنة المالية)، وهذا يحدث عن تبديل بدء السنة المالية، كما يؤدي تعدد الموازنات العامة، وتداخل عناصرها إلى تكرار حساب بعض هذه العناصر بصورة تؤدي إلى إحداث زيادة ظاهرية في أرقام النفقات العامة.

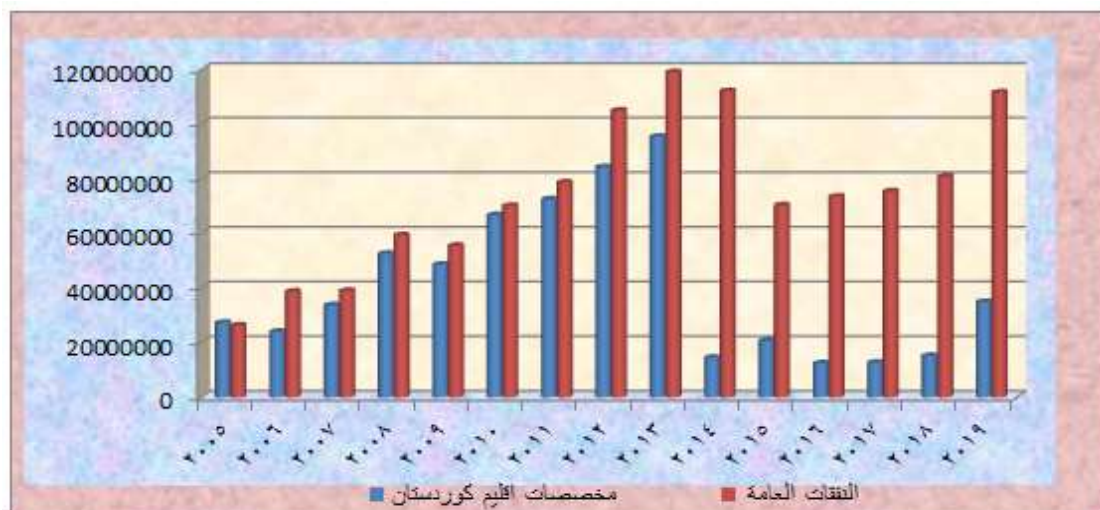
٢-٣. توسع مساحة الإقليم: حينما تحصل زيادة في مساحة الدولة أو انضمام إقليم إلى إقليم آخر فأن هذه الزيادة الجديدة في المساحة تتطلب زيادة في الإنفاق أسوة ببقية أقاليم الدولة، هذه الزيادة في الإنفاق تعد زيادة ظاهرية لأن رفاهية أو منفعة الأفراد من هذا الإنفاق الجديد لم تتغير أي بقى عند نفس المستوى؛ لذلك تكون الزيادة ظاهرية، إذ كانت مساحة الإقليم تبلغ (37) ألف كم إلا أن هذه المساحة بلغت أكثر من (40) ألف كم بعد الإطاحة بالنظام السابق عام (2003)، إذ قامت حكومة إقليم كردستان بضم أجزاء من الأراضي التي كانت تطالب بها ضمن حدود الإقليم.

الجدول (٢): بعض مؤشرات توسع الإقليم وعلاقتها بالنفقات العامة (مليون دينار)

| البيان السنوات | عدد سكان الإقليم | تخصيصات الإقليم من الموازنة | النفقات العامة | معدل التغير السنوي لنفقات الإقليم % |
|-------------------|---------------------|--------------------------------|----------------|--|
| 2004 | 4021613 | | 32117491 | |
| 2005 | 4033821 | 27368370 | 26375175 | |
| 2006 | 4065743 | 24068560 | 38806679 | (12.057) |
| 2007 | 4087565 | 33809253 | 39031232 | 40.47 |
| 2008 | 4107461 | 52685714 | 59403374 | 55.83 |
| 2009 | 4225820 | 48642113 | 55589721 | (7.67) |
| 2010 | 4503901 | 66776369 | 70134201 | 37.28 |
| 2011 | 4620202 | 72570210 | 78757667 | 8.67 |
| 2012 | 4747878 | 84382876 | 105139575 | 16.27 |
| 2013 | 4877408 | 95479454 | 119127556 | 13.15 |
| 2014 | 5010078 | 14576632 | 112192126 | (84.73) |
| 2015 | 5145902 | 20793131 | 70417515 | 42.64 |
| 2016 | 5037297 | 12507070 | 73571003 | (39.85) |
| 2017 | 5172444 | 12833319 | 75490115 | 2.60 |
| 2018 | 5309592 | 15246944 | 80873189 | 18.80 |
| 2019 | 5449364 | 34962373 | 111723523 | 129.30 |

المصدر:

- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء سنوات مختلفة (2004-2019).
- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية للمدة (2004-2019).
- الأرقام والنسب بين القوسين سالبة.



الشكل (١): تطور مخصصات إقليم كردستان والنفقات العامة في العراق للمدة (2019-2005)

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (٢).

٢-٤. **زيادة عدد السكان:** يرى بعض الكتاب، ومنهم العالم الفرنسي (Jeze) أن كل زيادة في عدد السكان يرافقها حتماً زيادة في الإنفاق؛ بسبب قيام الهيئات العامة بإشباع حاجات عدد أكبر من السكان، فالنسبة في هذه الحالة بين عدد السكان وبين حجم النفقات العامة قد بقيت ثابتة لم يطرأ عليها تغيير (الفهداوي، ٢٠٢٠: ٩٦)، ولهذا فالزيادة في حجم النفقات العامة في هذه الحالة تعد ظاهرة، بمعنى آخر أن المنفعة المتحققة للأفراد من جراء زيادة الإنفاق الحكومي لم تتغير أي بقيت ثابتة.

الجدول (٣): تطور النفقات العامة وعدد السكان في العراقي للمدة (2019-2004) (مليون دينار)

| البيان السنوات | النفقات العامة | عدد السكان (مليون نسمة) | متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة | العجز المخطط | المعدل السنوي لنمو السكان % |
|-------------------|----------------|----------------------------|--|-----------------|-----------------------------------|
| 2004 | 32117491 | 27139 | 1183.44 | 1584000 | |
| 2005 | 26375175 | 27963 | 943.21 | 7022560 | 2.94 |
| 2006 | 38806679 | 28810 | 1346.98 | 5570857 | 2.93 |
| 2007 | 39031232 | 29682 | 1314.98 | 9662938 | 2.93 |
| 2008 | 59403374 | 30577 | 1942.74 | 9086892 | 2.92 |
| 2009 | 55589721 | 31664 | 1755.61 | 18757308 | 3.43 |
| 2010 | 70134201 | 32481 | 2159.23 | 22922155 | 2.51 |
| 2011 | 78757667 | 33330 | 2362.96 | 15727976 | 2.54 |
| 2012 | 105139575 | 34208 | 3073.53 | 14796032 | 2.56 |
| 2013 | 119127556 | 35095 | 3394.43 | 19127945 | 2.52 |
| 2014 | 112192126 | 36063 | 3111.00 | 20236854 | 2.68 |
| 2015 | 70417515 | 36933 | 1906.62 | 25414065 | 2.35 |
| 2016 | 73571003 | 37883 | 1942.05 | 24194919 | 2.50 |

| المعدل السنوي لنمو السكان % | العجز المخطط | متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة | عدد السكان (مليون نسمة) | النفقات العامة | البيان السنوات |
|-----------------------------|--------------|------------------------------------|-------------------------|----------------|----------------|
| 2.49 | 21659739 | 1942.91 | 38854 | 75490115 | 2017 |
| 1.18 | 12514516 | 2121.32 | 38924 | 80873189 | 2018 |
| 2.56 | 27537929 | 2855.33 | 39128 | 111723523 | 2019 |

المصدر:

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية للمدة (2004-2019).

- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء سنوات مختلفة (2004-2019).

يتبين لنا من الجدول (٣) التطور الحاصل في النفقات العامة ونصيب كل فرد منها، ذلك أن زيادة النمو السكاني يعد أحد الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة، كما نلاحظ أن متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة بلغ (1183.44) دينار عام (2004) لينخفض ليبلغ (943.21) دينار عام (2005)؛ ويعود سبب هذا الانخفاض إلى زيادة النمو السكاني من جهة، وانخفاض النفقات العامة من جهة أخرى، ثم أخذ متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة بالارتفاع التدريجي حتى بلغ إلى (1942.74) دينار في عام (2008)، نتيجة زيادة مقدار النفقات العامة وبنسبة زيادة في نمو السكان بلغت (2.92%)، ثم تراجع بعدها ليبلغ (1755.61) دينار عام (2009) قبل أن يعود للارتفاع مجدداً ليبلغ (2159.23) دينار عام (2010) وبنسبة زيادة في معدل نمو السكان بلغت (2.51%)، نتيجة زيادة حجم النفقات العامة، واستمر متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة بالارتفاع التدريجي خلال الأعوام اللاحقة ليصل إلى (3394.43) دينار عام (2013)، وهي أعلى نسبة خلال مدة الدراسة فيما بلغ معدل النمو (2.52%)، ثم انخفض بعد ذلك ليصل إلى (3111.00) دينار عام (2014)، واستمر متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة بالانخفاض بشكل تدريجي حتى عام (2017) عندما بلغ (1942.91) دينار قبل أن يرتفع ليصل إلى (2121.32) دينار عام (2018) في حين كان معدل نمو السكان بلغ (1.18%)، نتيجة زيادة النفقات العامة لإعادة إعمار العراق فضلاً عن انخفاض تمويل النفقات العسكرية التي صاحبت عمليات التحرير، أما عام (2019)، فقد ارتفع متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة ليصل إلى (2855.33) دينار فيما بلغ معدل نمو السكان (2.56%).

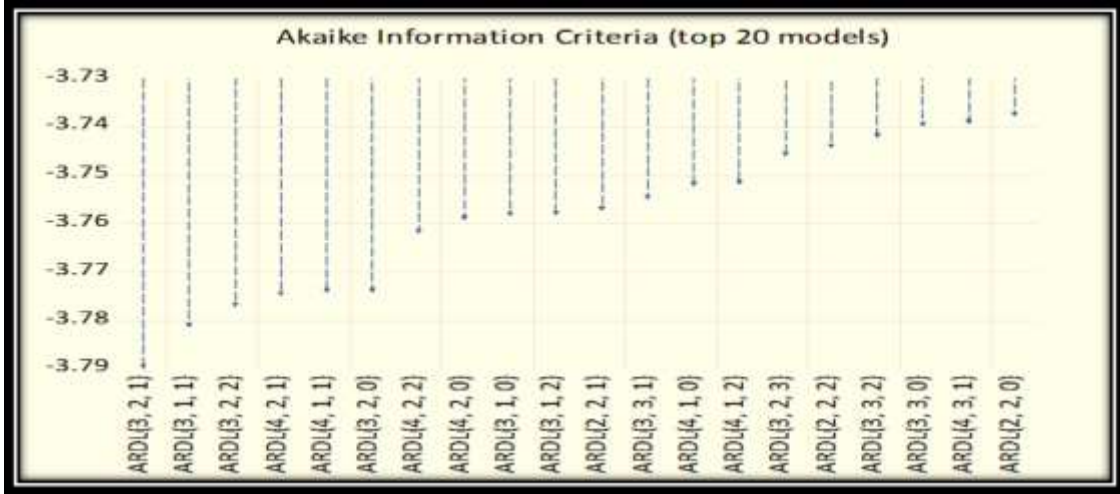
٣. الجانب التطبيقي لقياس تأثير الأسباب الظاهرية (السكان ومخصصات إقليم كردستان) في العجز

المخطط: بعد استعراض الجانب التحليل للعلاقة بين الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة وبين العجز المخطط للموازنة سيتم تطبيق التكامل المشترك باستخدام نموذج ال(ARDL) إذا تم إجراء اختباري ديكي فولر الموسع (ADF) واختبار فيليبس بيرون (P.P) للتأكد من استقرار السلاسل الزمنية فكانت النتائج تشير إلى عدم استقراريتها في المستوى الأصلي وبعد اخذ الفرق الأول أصبحت السلاسل مستقرة وبذلك يمكننا تطبيق منهجية التكامل المشترك.

٣-١. اختيار فترات الإبطاء المثلى: حسب طريقة (Akaike information Criteria: AIC).
يوضح الشكل (٣-٣) فترات الإبطاء المثلى. نجد أن النموذج الأمثل هو النموذج ARDL (3.2.1)

وهو النموذج الذي يتحقق من تأثير كل من السكان وتخصيصات إقليم كردستان على العجز المخطط

$$f(LY = LPOP + LK + DUM_{2008} + \epsilon)$$



الشكل (٢): نتائج فترات الإبطاء المثلى حسب طريقة (AIC) لسلسلة الدراسة المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على الملحق الإحصائي (١) البرنامج الإحصائي Eviews. من خلال التحقق من (20) نموذج مختلفة وبعتماد معيار (AIC) نجد أن النموذج ذا الإبطاء الأمثل لتفسير أثر كل من عدد السكان وتخصيصات إقليم كردستان هو ARDL(3,2,1). بعد التحقق من درجة الإبطاء المثلى يتم تقييم العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال النموذج الأولي ARDL(3,2,1).

الجدول (٤): التقدير الأولي للعلاقة بين السكان وتخصيصات الإقليم وبين العجز المخطط

| Selected Model: ARDL(3, 2, 1) | | | | |
|---|-------------|-----------------------|-------------|--------|
| Note: final equation sample is larger than selection sample | | | | |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.* |
| LY(-1) | 1.25816 | 0.134807 | 9.333072 | 0 |
| LY(-2) | -0.23141 | 0.196736 | -1.17624 | 0.2454 |
| LY(-3) | -0.20888 | 0.109671 | -1.90463 | 0.063 |
| LPOP | 19.40062 | 3.103317 | 6.251574 | 0 |
| LPOP(-1) | -24.4591 | 6.001131 | -4.07574 | 0.0002 |
| LPOP(-2) | 5.871238 | 3.908996 | 1.501981 | 0.1398 |
| LK | 0.097316 | 0.049254 | 1.975798 | 0.0541 |
| LK(-1) | -0.07774 | 0.049854 | -1.55942 | 0.1256 |
| D_2008Q1 | -0.01939 | 0.018732 | -1.03504 | 0.3059 |
| C | -2.54777 | 0.817698 | -3.11579 | 0.0031 |
| R-squared | 0.978806 | Mean dependent var | 7.20198 | |
| Adjusted R-squared | 0.974748 | S.D. dependent var | 0.209479 | |
| S.E. of regression | 0.033288 | Akaike info criterion | -3.80925 | |
| Sum squared resid | 0.052081 | Schwarz criterion | -3.45082 | |
| Log likelihood | 118.5637 | Hannan-Quinn criter. | -3.66996 | |
| F-statistic | 241.1795 | Durbin-Watson stat | 1.882932 | |
| Prob(F-statistic) | 0 | | | |

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على الملحق الإحصائي (١) البرنامج الإحصائي Eviews. نتائج النموذج الأولي لأثر كل من عدد السكان وتخصيصات إقليم كردستان تظهر أن هناك تأثير للسكان في المستوى، وكذلك في الإبطاء الأول أي بمعنى أن زيادة عدد السكان لها تأثير آني

وسابق على العجز. بينما تأثير تخصيصات إقليم كردستان لها تأثير آني وليس سابق على عجز الموازنة المخطط. معامل التحديد يظهر أن (0.978806) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع قد تفسر من خلال المتغيرين المستقلين. وأن قيمة معامل التحديد هي أقل من قيمة دوبرن واتسن وهو إشارة عن عدم وجود تعدد خطي بين المتغيرات المستقلة.

٢-٣. اختبار الحدود **bound test**: بعد اعتماد درجات الإبطاء المثلى النموذج الأولي، نتحقق من علاقة التكامل المشترك بين عدد السكان وتخصيصات الإقليم والعجز المخطط. ومن نتائج الحدود الظاهرة في الجدول أعلاه نجد أن قيمة (F=4.792936) وهي أعلى من الحد الأعلى (I₁) وعند مستوى دلالة (0.05) وهو مؤشر على وجود علاقة تكامل مشترك بين الناتج المحلي والعجز المخطط. مما يحتم علينا التحقق من علاقة الأجل الطويل بين متغيرات النموذج الأول.

الجدول (٥): نتائج اختبار الحدود لنموذج (ARDL)

| F-Bounds Test | | Null Hypothesis: No levels relationship | | |
|----------------|----------|---|--------------------|------|
| Test Statistic | Value | Signif. | I(0) | I(1) |
| | | | Asymptotic: n=1000 | |
| F-statistic | 4.792936 | 10% | 2.63 | 3.35 |
| K | 2 | 5% | 3.1 | 3.87 |
| | | 2.50% | 3.55 | 4.38 |
| | | 1% | 4.13 | 5 |

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على الملحق الإحصائي (١) البرنامج الإحصائي Eviews. نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك يظهر أن قيمة F=4.792936 أعلى من قيمة I(1)

وعند مستوى دلالة (2.50%) وهو مؤشر على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

٣-٣. تقدير العلاقة الطويلة الأجل: دراسة الأثر للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع تظهر أن المتغير (LPOP) الذي يمثل عدد السكان ذا تأثير طردي على العجز المخطط حيث إن زيادة عدد السكان بمقدار وحدة قياسية واحدة سيقود إلى تحقيق عجز مقداره (4.462722) وهو مؤشر قوي على تأثير نمو السكان في العراق على العجز المخطط، (LK) الذي يمثل تخصيصات إقليم كردستان لا يظهر أية دلالة على تأثيره على العجز المخطط خلال هذا النموذج.

الجدول (٦): نتائج العلاقة الطويلة الأجل

| Levels Equation | | | | |
|--|-------------|------------|-------------|--------|
| Case 2: Restricted Constant and No Trend | | | | |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| LPOP | 4.462722 | 0.656083 | 6.802067 | 0.00 |
| LK | 0.107465 | 0.091719 | 1.171681 | 0.2472 |
| C | -13.9887 | 3.270711 | -4.27697 | 0.0001 |

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على الملحق الإحصائي (١) البرنامج الإحصائي Eviews.

٤-٣. تقدير العلاقة القصيرة الأجل: علاقات الأجل القصير تظهر ديناميكية العلاقة للمتغيرات المستقلة لكل من (D(LPOP)، وكذلك (D(LK) والمتغير التابع، كما ان نموذج تصحيح الخطأ CointE q(-1)* معنوي عند (1%) وذا قيمة سالبة وهو إشارة عن إمكانية تصحيح الأجل

القصير للمتغير التابع التي تسببها صدمات المتغيرات المستقلة عند حيث يمكن تصحيح (0.18) من أخطاء الأجل القصير خلال الربع الأول.

الجدول (٧): نتائج العلاقة القصيرة الأجل بين عدد السكان وتخصيصات الاقليم والعجز المخطط

| ECM Regression | | | | |
|--|-------------|------------|-------------|--------|
| Case 2: Restricted Constant and No Trend | | | | |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| D(LY(-1)) | 0.440291 | 0.108973 | 4.040377 | 0.0002 |
| D(LY(-2)) | 0.208882 | 0.104081 | 2.006925 | 0.0505 |
| D(LPOP) | 19.40062 | 2.724838 | 7.119917 | 0.00 |
| D(LPOP(-1)) | -5.87124 | 3.544086 | -1.65663 | 0.1043 |
| D(LK) | 0.097316 | 0.046378 | 2.098323 | 0.0413 |
| D_2008Q1 | -0.01939 | 0.017456 | -1.11066 | 0.2724 |
| CointEq(-1)* | -0.18213 | 0.040329 | -4.51614 | 0.00 |

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على الملحق الإحصائي (١) البرنامج الإحصائي Eviews. ٣-٥. اختبار جودة النموذج المستخدم: بعد اعتماد نموذج (3.2.1) (ARDL) في تقدير الآثار القصيرة والطويلة الأجل ينبغي التأكد من جودة أداء النموذج وسلامته من المشاكل القياسية، وذلك من خلال استخدام الاختبارات الآتية:

٣-٥-١. اختبار ثبات تباين حدود الخطأ (ARCH): هناك عدد من الاختبارات المستخدمة للكشف عن تجانس البواقي من عدمها، ومن بينها اختبار (ARCH) وكانت نتائج الاختبار الآتي:
الجدول (٨): نتائج اختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين)

| Heteroskedasticity Test: ARCH | | | |
|-------------------------------|----------|---------------------|--------|
| F-statistic | 0.062457 | Prob. F(1,54) | 0.8036 |
| Obs*R-squared | 0.064695 | Prob. Chi-Square(1) | 0.7992 |

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على الملحق الإحصائي (١) البرنامج الإحصائي Eviews. تشير النتائج المثبتة في الجدول (٨) إلى النموذج غير معنوي، وهذا يتضح من خلال مقارنة قيمة F المحسوبة البالغة (0.062457) مع مثيلتها الجدولية البالغة (0.69)، وبذلك يصبح النموذج خالٍ من مشكلة تجانس التباين.

٣-٥-٢. اختبار استقلال الحدود: من أجل دراسة فرضية عدم ارتباط الأخطاء، نلجأ إلى اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) للارتباط الذاتي. وبعد إجراء الاختبار كانت النتائج كما في الجدول (٩).

الجدول (٩): نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

| Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test | | | |
|--|----------|---------------------|--------|
| F-statistic | 0.363991 | Prob. F(2,45) | 0.6969 |
| Obs*R-squared | 0.907430 | Prob. Chi-Square(2) | 0.6353 |

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على الملحق الإحصائي (١) البرنامج الإحصائي Eviews.

بما أن نتائج الاختبارات أثبتت سلامة وجودة النموذج المستخدم، وهذا ما يتبين من خلال مقارنة احتمالية (F) المحتسبة البالغة (0.363991) مع مثيلتها الجدولية البالغة (0) والتي جاءت غير معنوية، وهذا يعني أن النموذج جيد وخالي من المشاكل القياسية.

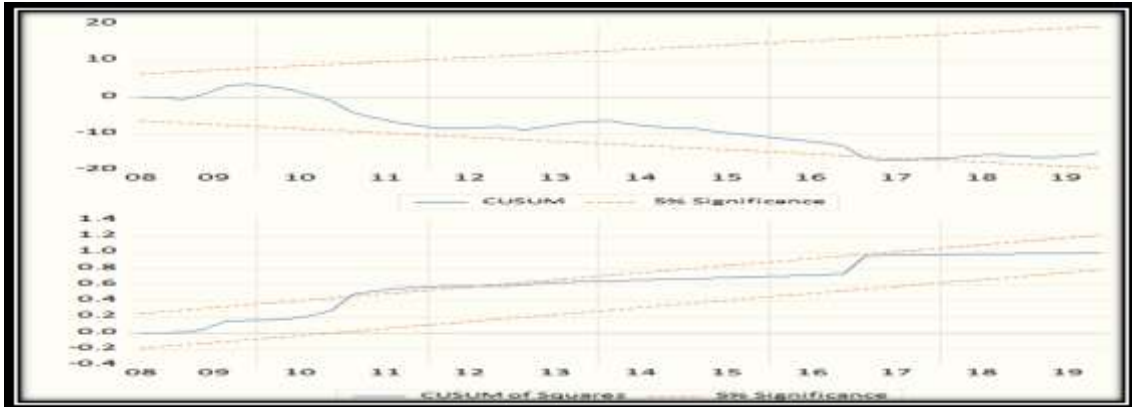
٣-٥-٣. اختبار Ramsey: يتم اللجوء إلى هذا الاختبار من أجل التعرف على الشكل الدالي للنموذج، ومدى ملائمته كما في الجدول (١٠).

الجدول (١٠): نتائج اختبار Ramsey للشكل الدالي

| Ramsey RESET Test | | | |
|-------------------|----------|---------|-------------|
| | Value | Df | Probability |
| t-statistic | 0.297243 | 46 | 0.7676 |
| F-statistic | 0.088353 | (1, 46) | 0.7676 |
| Likelihood | 0.109376 | 1 | 0.7409 |

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على الملحق الإحصائي (١) البرنامج الإحصائي Eviews. يتبين من الجدول (١٠) أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ملائمة الشكل الدالي، وهذا يتضح من خلال إحصائية F البالغة (0.088353) وهي أكبر منها عند مستوى الدلالة (0.2761). نتائج التحقق من صلاحية النموذج من الناحية القياسية وهي كل من اختبار التجانس واختبار الارتباط الذاتي للبواقي، واختبار رامسي للتأكد من عدم وجود متغيرات محذوفة لم يتضمنها النموذج تؤكد صلاحية النموذج الأول من الناحية القياسية.

نتائج اختبارات تجانس تباين البواقي والارتباط الذاتي تظهر عدم وجود مشاكل قياسية في النموذج، وكذلك اختبار Ramsey RESET Test يظهر عدم وجود متغيرات محذوفة لم تعتمد خلال التحقق من العلاقة بين متغيرات الدراسة.



الشكل (٣): نتائج اختباري CUSUM, CUSUM of Squares للتأكد من استقرارية النموذج الثاني المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على الملحق الإحصائي (١) البرنامج الإحصائي Eviews. الشكل (٣) يوضح نتائج اختباري CUSUM, CUSUM of Square استقرارية النموذج المعتمد بعموم الفترة وأثر المتغير الصوري باستقرار النموذج وإعطاء صورة غير مضللة عن طبيعة العلاقة بين المتغيرات.

وخلاصة ما تقدم فقد أشارت الدراسة في الجانب التحليلي إلى وجود وتأثير بين الأسباب الظاهرية للنفقات العامة وبين العجز المخطط وقد تم تأكيد ذلك التحليل في الجانب التطبيقي إذا فقد أشارت الدراسة إلى أن عدد السكان (LPOP) يرتبط بعلاقة ذات تأثير طردي على العجز المخطط حيث إن زيادة عدد السكان بمقدار وحدة قياسية واحدة سيقود إلى تحقيق عجز مقداره

(4.462722) وهو مؤشر قوي لتأثير نمو السكان في العراق على العجز المخطط، في حين لم تظهر الدراسة أي علاقة بين (LK) الذي يمثل تخصيصات إقليم كردستان والعجز المخطط في العراق.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

١. إن النتائج التي توصل إليها الباحثان تشير إلى إثبات فرضية الدراسة التي تنص على وجود تأثير من قبل الأسباب والظاهرة لزيادة الإنفاق الحكومي في العجز المخطط للموازنة العامة في العراق خلال مدة الدراسة.

٢. إن التغيرات الحاصلة في أسعار النفط الخام صعوداً ونزولاً جعلت النفقات العامة للدولة تتسم بالتذبذب المستمر، وهذا ما دفع بالدولة إلى التوسع في النفقات العامة في أوقات الوفرة المالية، وهذا الأمر سيتطلب من الدولة ضرورة الالتزام بتمويل تلك النفقات في أوقات العسر المالي، وهذا يقود بنهاية المطاف إلى تفاقم العجز المخطط في الموازنة العامة.

٣. فقد أشارت الدراسة إلى أن عدد السكان (LPOP) يرتبط بعلاقة ذات تأثير طردي على العجز المخطط حيث إن زيادة عدد السكان بمقدار وحدة قياسية واحدة سيقود إلى تحقيق عجز مقداره (4.462722) وهو مؤشر قوي لتأثير نمو السكان في العراق على العجز المخطط، في حين لم تظهر الدراسة أي علاقة بين (LK) الذي يمثل تخصيصات إقليم كردستان والعجز المخطط في العراق.

ثانياً. التوصيات:

١. ضرورة العمل على إيجاد قاعدة إنتاجية متنوعة تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط الخام، من أجل المساهمة في تمويل الموازنة العامة للدولة، وهذا الإجراء سيجنب الموازنة قضية العجز الدائم سواء المخطط أم الفعلي.

٢. تفعيل دور القطاع الخاص لا سيما بعد البدء بإجراءات التحول من سياسات الكبح المالي إلى سياسات الإصلاح والتحرير الماليين، وهذا الأمر سيقول من دور الدولة في الاقتصاد وتراجع حجم الموازنة العامة ومن ثم تخفيض قيمة العجز إلى أدنى المستويات.

٣. إن التركيبة الاجتماعية للاقتصاد العراقي تبين وجود ما يزيد عن (51%) من سن العمل، من المجموع الكلي لعدد السكان إلا أن هذه الميزة لم تستغل بشكل صحيح، بل أصبحت هذه الزيادة تشكل عبئاً على الموازنة العامة للعراق.

٤. تقليص حجم التوسع الإداري غير المبرر في القطاع الحكومي العراقي، وذلك من خلال تقليص عدد العاملين في هذا القطاع وإلغاء بعض المديریات والوزارات، وذلك لأن فقرة الأجور والرواتب في الموازنة التشغيلية تشكل نسبة كبيرة.

المصادر

١. إسماعيل، عوض فاضل، (٢٠٠٢)، نظرية الإنفاق الحكومي دراسة في جوانبه القانونية والمالية والاقتصادية، المكتبة الوطنية دار الكتب والوثائق جامعة النهريين، بغداد، العراق.
٢. حشيش، عادل أحمد حشيش، (١٩٨٣)، أصول المالية العامة دراسة تحليلية لمقومات مالية الاقتصاد العام، مؤسسة الثقافة الجامعية في الإسكندرية، كلية الحقوق الإسكندرية، مصر.

٣. الشيخ وآخرون، سعد عبد القهار وأثير أنور وعبد الرحمن عبيد، (٢٠٢٠)، الإدارة المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الوضاح للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
٤. الواسطي، فاض شاكر، (١٩٧٣)، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، مطبعة المعارف، بغداد، العراق.
٥. القيسي، أعاد حمود، (٢٠١٥)، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مُحكم علمياً، عمان، الاردن.
٦. الدخيل، أحمد خلف حسين، (٢٠١٣)، المالية العامة من منظور قانوني، مطبعة جامعة تكريت، صلاح الدين، العراق.
٧. الفهداوي، ريام عامر حميد، (٢٠٢٠)، أثر صدمة الانفاق الحكومي على مكونات القاعدة النقدية في العراق للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٤) رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الانبار، العراق.
٨. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٤).
٩. البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية السنوية، للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٤).
١٠. وزارة التخطيط العراقية (٢٠١٩-٢٠٠٤)، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة البرامج الاحصائية والاستثمارية.
١١. وزارة التخطيط العراقية (٢٠١٩-٢٠٠٤)، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة إحصاءات السكان والقوى العاملة.